

هذا الملحق برعاية

اتحاد المصدرين السوري
Syrian Exporters Federation



ملحق المصادرات

الوطن

سورية يومية سياسية مستقلة

أيلول ٢٠١٨

المصادرات السورية.. قاطرة النمو

إن النظر في المرآة الخلفية للاقتصاد السوري، يمنحنا أملاً، وتفاؤلاً حيال إمكانية نجاح المصادرات بأن تكون قاطرة قوية تسحب الاقتصاد إلى مرحلة التعافي والنمو، فخلال الفترة الممتدة من العام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٥، تم إصدار مئات المراسيم والقرارات لتطوير بيئة الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار وتوسيع مساحة العمل للقطاع الخاص، فشهد الميزان التجاري فائضاً مع تضاعف المصادرات، إلا أن هذا التفاؤل مرتبط بالاستفادة من الدروس السابقة، وتحويل الإستراتيجية الوطنية للتصدير إلى دستور اقتصادي فعلي، مع مرونة في تطويرها وفق مقتضيات الظروف، وتوسيع مجال الرؤية أمام القاطرة، وتسهيل عبورها، بإزالة المعوقات، بشكل جدي، بالتوافق مع إجراءات جريئة للحد من الفساد وحماية الاقتصاد وبيئة الأعمال من محاولات السطو والتسلط.

لذا، تسعى «الوطن» من خلال إصدار الملحق الأول للمصادرات السورية؛ للإضاءة على واقع المصادرات، والوقوف على المعوقات والصعوبات، والمقترحات التي من شأنها وضع القاطرة على سكتها الصحيحة.

لمعالجة مشكلات التصدير على المديين، القصير والطويل، مقترحة تحديد الأدوار المطلوبة من الجهات الحكومية لدعم تشجيع المصادرات وتأمين التسهيلات المصرفية اللازمة لإتمام دورة الإنتاج التشغيلية، والترويج للمصادرات السورية في الخارج، وتسهيل نفاذ المنتجات السورية إلى الأسواق الخارجية من خلال الخطط التسويقية والترويجية، وتعزيز كفاءة الخدمات اللوجستية، وضمان كفاية الأنظمة والسياسات والأطر لدعم جودة المنتج السوري، وإنجاز تحول تدريجي في هيكل المصادرات ينتقل من الأنشطة القائمة على استخدام الموارد الطبيعية إلى التكنولوجيا المتوسطة، وإلى صادرات عالية التكنولوجيا.

عملت الحكومة في إستراتيجيتها على دراسة آلية سير العملية التصديرية المعمول بها، وتحديد مواطن الضعف الموجودة ولاسيما ما يتعلق بتدفق الوثائق والفترات الزمنية لإنجاز المعاملات والكشف على البضاعة وإخراجها، وذلك بهدف وضع مخطط سير عملية تصديرية تلتزم به كافة الجهات المعنية، واقتربت وزارة الاقتصاد لإنشاء نافذة واحدة، إلكترونية للتصدير.

مع العلم بأنه منذ إصدار مرسوم الاستثمار رقم ١٠ عام ١٩٩١ حتى تاريخه لم يسجل ميزاننا التجاري فائضاً سوى في أربع سنوات، والباقي عجز، ولطالما كان لقطاع المصادرات أثر سلبي في النمو الاقتصادي في سورية، مع تركزه في قطاع النفط، في تسعينيات القرن الماضي، لينتقل التركيز إلى قطاع الزراعة والحيوانات الحية في الألفينات، ما أدى إلى غياب الميزات التنافسية، وتدني مستويات الاكتفاء الذاتي، إذ اعتمد الطلب الداخلي على المستوردات بشكل أساسي، لتأتي الحرب على مدى سبع سنوات، فتزيد من تعقيد واقع التجارة الخارجية، إذ أدت الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب الأوروبية والأميركية، والحصار الجائر، وتدمير البنى التحتية، والاستهداف المنهج للصناعة، إلى خنق الإنتاج، وتقييد التجارة.

أمام هذا الواقع، وبالتزامن مع الانتصارات المتتالية التي يحققها الجيش العربي السوري في الميدان، وإعادة آلاف المنشآت إلى العمل والإنتاج من جديد، أصرت الحكومة على اعتماد المصادرات كقاطرة للنمو الاقتصادي، وأعدت إستراتيجية وطنية للتصدير، تضمنت حلولاً

الوطن

تصف الأدبيات الاقتصادية المصادرات بقاطرة النمو، لكونها الرقم الصعب في أي اقتصاد، ومعياراً لمثابته، واستقلاليتيه، وسيادته، ولعل أنجح تجارب التنمية في العالم هي لتلك الدول التي اعتمدت على المصادرات كداعم رئيس للنمو الاقتصادي.

يرتبط الأداء التجاري بالنمو الاقتصادي من خلال العلاقة بين الميزان التجاري الذي يسمى صافي المصادرات، وبين الناتج الإجمالي المحلي، فعندما تصدر الدولة أكثر مما تستورد، يزداد حجم اقتصادها والقيمة المضافة المحققة، وبالتالي يزداد معدل نموها الاقتصادي، والعكس صحيح، وهنا نتوقف ملياً، ونسأل بشغافية: كيف يمكن الاعتماد على قطاع المصادرات لسحب الاقتصاد نحو التعافي وتسجيل معدلات نمو متزايدة، والعجز التجاري هو السمة البارزة للتجارة الخارجية السورية؟ وكيف يمكن تغيير واقع القطاع الصناعي الصعب، ودعمه بشكل حقيقي، وهو عصب الإنتاج والنمو، ومحور التصدير وأساسه؟

اتحاد غرف الصناعة السورية

